



السيد الأستاذ / رئيس مجلس إدارة  
شركة المصرية للتوريق



### تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى كتاب سيادتكم الوارد إلى الهيئة والمرفق به مذكرة معلومات الاكتتاب الخاص بشأن طلب الموافقة على إصدار سندات توريق اسمية بنظام البرنامج (متعدد الإصدارات) بمبلغ ٢ مليار جنيه ولمدة ٣ سنوات، وكذلك إصدار سندات توريق (الإصدار الأول من البرنامج الأول) في مقابل حقوق مالية ومستحقات آجلة الدفع، قابلة للتداول وغير قابلة للتحويل إلى أسهم، وقابلة للاستدعاء المعجل بدءاً من الكوبون رقم (١١) للإصدار، بحد أقصى (٣٤) شهراً، بإجمالي مبلغ ٢٠٢ مليون جنيه مصري، وبقيمة اسمية قدرها ١٠٠ جنيه مصري للسند الواحد، تطرح بالكامل للطرح الخاص للمؤسسات المالية والأشخاص ذوي الملاءة المالية.

وإحاقاً إلى كتاب بنك مصر الوارد للهيئة في ٢٠٢٢/١١/٠٨ بشأن تغطية الاكتتاب الخاص في كامل السندات مع سداد مصاريف الإصدار المقررة والمرفق بها كشوف تغطية الاكتتاب الخاصة بالشرائح الثلاث الموضح بها تغطية كامل الاكتتاب بأجمالي مبلغ ٢٠٢ مليون جنيه مصري جنيهه مع سداد مصاريف الاصدار البالغة ٣٤٨,٢٠٠ جنيه مصري.

نود الإحاطة إلى أنه في ضوء ما تم تقديمه من مستندات على مسئولية الجهة المصدرة والمستشار القانوني ومراقب الحسابات و شهادتي التصنيف الائتماني للإصدار والمحفظه، ومحضر الجمعية العامة غير العادية المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٠٩/٢٨؛ فإن الهيئة ليس لديها مانع من إصدار شركة المصرية للتوريق سندات توريق اسمية في مقابل حقوق مالية (الإصدار الأول من البرنامج الأول) لعدد ٢,٠٢٠,٠٠٠ سند قابلة للتداول وغير قابلة للتحويل لأسهم بقيمة إجمالية ٢٠٢ مليون جنيه مصري بقيمة اسمية قدرها ١٠٠ جنيه للسند الواحد بإصدار واحد على ثلاث شرائح تم طرحها بالكامل للاكتتاب الخاص وفقاً لما يلي:

- ٥٧,٦٢ % من إجمالي سندات التوريق المطروحة للاكتتاب الخاص للمؤسسات المالية والجهات ذوي الخبرة والملاءة المالية في مجال الأوراق المالية.
- ٤٢,٣٨ % من إجمالي سندات التوريق المطروحة للاكتتاب للأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية بخلاف المكتتبين في نسبة ٩٠ % الواردة أعلاه ولا تتقيد تلك النسبة بالحد الأدنى للاكتتاب المحددة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٢١.

• **سندات الشريحة الأولى (أ):** سندات توريق اسمية في مقابل حقوق مالية ومستحقات آجلة للدفع قابلة للتداول وغير قابلة للتحويل إلى أسهم وغير قابلة للاستدعاء المعجل ولمدة يبلغ حددها الأقصى ستة (٦) أشهر تبدأ من اليوم التالي لتاريخ غلق باب الاكتتاب بقيمة إجمالية قدرها ٦٢,٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (فقط اثنان وستون مليوناً ومنتاً ألف جنيه مصري لا غير) بقيمة اسمية قدرها ١٠٠ جنيه مصري (مائة) جنية مصري فقط) للسند الواحد، وذات عائد سنوي ثابت بواقع ١٣,٨٣ % يحتسب بدءاً من اليوم التالي لتاريخ غلق باب الاكتتاب ويسدد شهرياً في نهاية كل شهر، على ان يستحق الكوبون الأول في ٢٠٢٢/١١/٣٠.

ويتم سداد/ استهلاك سندات الشريحة الأولى (أ) في ضوء المتحصلات الفعلية للمحفظه على أقساط شهرية في نهاية كل شهر، مع مراعاة ان القسط الأول من سندات الشريحة (أ) يستحق في ٢٠٢٢/١١/٣٠.





• **سندات الشريحة الثانية (ب):** سندات توريق اسمية في مقابل حقوق مالية ومستحقات آجلة للدفع قابلة للتداول وغير قابلة للتحويل إلى أسهم وغير قابلة للاستدعاء المعجل ولمدة يبلغ حدها الأقصى اثني عشر (١٢) أشهر تبدأ من اليوم التالي لتاريخ غلق باب الاكتتاب بقيمة إجمالية قدرها ٦٤,٨٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (فقط أربعة وستون مليوناً وثمانمائة ألف جنيه مصري لا غير) بقيمة اسمية قدرها ١٠٠ جنيه مصري (مائة جنيه مصري فقط) للسند الواحد، وذات عائد سنوي ثابت بواقع ١٤,٦٥% يحتسب بدءاً من اليوم التالي لتاريخ غلق باب الاكتتاب ويسدد شهرياً في نهاية كل شهر، على ان يستحق الكوبون الأول في ٢٠٢٢/١١/٣٠.

ويتم سداد/ استهلاك سندات الشريحة الثانية (ب) في ضوء المتحصلات الفعلية على أقساط شهرية في نهاية كل شهر بعد تمام استهلاك الشريحة الأولى (أ) أو قبل ذلك التاريخ في حالة وجود فائض في التدفقات النقدية وذلك بدءاً من ٢٠٢٢/١١/٣٠.

• **سندات الشريحة الثالثة (ج):** سندات توريق اسمية في مقابل حقوق مالية ومستحقات آجلة الدفع قابلة للتداول وغير قابلة للتحويل إلى أسهم وقابلة للاستدعاء المعجل بدءاً من الكوبون رقم (١١) للإصدار ولمدة حدها الأقصى أربعة وثلاثون (٣٤) شهراً بقيمة إجمالية قدرها ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (فقط خمسة وسبعون مليوناً جنيه مصري لا غير) بقيمة اسمية قدرها ١٠٠ جنيه مصري (مائة جنيه مصري فقط) للسند الواحد، وذات عائد سنوي ثابت بواقع ١٦,٨٥% ويحتسب بدءاً من اليوم التالي لتاريخ غلق باب الاكتتاب ويسدد شهرياً في نهاية كل شهر، على ان يستحق الكوبون الأول في ٢٠٢٢/١١/٣٠.

ويتم سداد/ استهلاك سندات الشريحة الثالثة (ج) في ضوء المتحصلات الفعلية على أقساط شهرية في نهاية كل شهر وبعد تمام استهلاك سندات الشريحة الثانية (ب) بالكامل أو قبل ذلك التاريخ في حالة وجود فائض في التدفقات النقدية وذلك بدءاً من ٢٠٢٢/١١/٣٠.

وعلى الشركة المصرية للتوريق والأطراف المرتبطة بعملية الإصدار اتخاذ الإجراءات اللازمة بمراعاة البنود الواردة بمذكرة معلومات الاكتتاب الخاص والإجراءات والأحكام المقررة قانوناً في هذا الشأن.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،،،

تحريراً: ٢٠٢٢/١١/٠٨

نورا سمير  
مديرة

د/ سيد عبد الفضيل  
نائب رئيس قطاع الإشراف والرقابة  
على سوق المال

